منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
أوابـك

ملخص دراسة

«تداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على قطاع الغاز الطبيعي العالمي والتوقعات المستقبلية"

دولة الكويت - أبريل 2022

جميع حقوق الطبع محفوظة، ولا يجوز إعادة النشر أو الاقتباس دون إذن خطي مسبق من المنظمة، 2022

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)

ص.ب 20501 الصفاة الكويت 13066
هاتف 24959000 (965) - فاكسميلي 24959755 (965)
الموقع على الإنترنت: www.oapecorg.org
البريد الإلكتروني: oapec@oapecorg.org

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

أوابـك

ملخص دراسة

«تداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على قطاع الغاز الطبيعي العالمي والتوقعات المستقبلية"

إعداد

المهندس / وائل حامد عبد المعطي

خبير صناعات غازية

إدارة الشؤون الفنية

دولة الكويت - أبريل 2022

ملخص

«تداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على قطاع الغاز الطبيعي العالمي والتوقعات المستقبلية"

مقدمة

يلعب الغاز الطبيعي دوراً هاماً في تلبية الطلب العالمي على الطاقة، منقاداً بالسياسات الداعمة له الرامية إلى تحسين جودة الهواء وتقليل انبعاثات الكربون الناتجة عن النشاط الاقتصادي، وكذلك تنافسية أسعاره مقارنة بأنواع الوقود الأخرى. وقد أدى نمو الطلب العالمي على الغاز بشكل ملحوظ منذ عام 2009، إلى ازدهار تجارة الغاز الطبيعي العالمية، وبالأخص تجارة الغاز الطبيعي المسال التي سمحت بنقل إمدادات الغاز من الدول المنتجة إلى مراكز الطلب البعيدة، ومن ثم اختراق أسواق جديدة لم يكن من السهل الوصول إليها عبر خطوط الأنابيب.

بيد أن ظهور جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) مطلع عام 2020 وانتشارها في مختلف مناطق العالم، كان له أثراً كبيرا على قطاع الغاز الطبيعي العالمي بفعل الصدمة غير المسبوقة التي أحدثتها في الاقتصاد العالمي، حيث تراجع استهلاك الغاز في العديد من المناطق، نتيجة تراجع الطلب عليه في القطاعات الرئيسية مثل قطاع الكهرباء، والقطاع التجاري، والقطاع الصناعي. وعلى أثر ذلك، تراجع الطلب العالمي على الغاز الطبيعي في عام 2020 بنحو 1.8%، وهي المرة الأولى التي يتراجع فيها الطلب خلال عقد كامل من النمو السنوي المستمر. كما تلقت صناعة الغاز الطبيعي المسال، ضربة قوية أسفرت عن تأجيل غالبية مشاريع التصدير المقترحة في عدة دول في مقدمتها أستراليا والولايات المتحدة.

ومع دخول عام 2021، وتكثيف عمليات توزيع اللقاحات للحد من انتشار الجائحة، بدأت مرحلة التعافي للنشاط الاقتصادي ومعاودة نمو الطلب على الغاز، لكن ذلك لم يدم طويلاً، حيث تعرض السوق العالمي لأزمة جديدة عنوانها الارتفاع القياسي في الأسعار في الأسواق الفورية بسبب شح الإمدادات من الغاز الطبيعي نتيجة أعمال

الصيانة المجدولة والطارئة في بعض المحطات، علاوة على موقف روسيا من ضخ إمدادات إضافية من الغاز بسبب الحاجة إليه محليا لتلبية احتياجاتها في فصل الشتاء، بالإضافة إلى التوترات السياسية مع أوكرانيا. وكنتيجة لذلك، اضطرت بعض المنشآت الصناعية في أوروبا وآسيا إلى تقليص أو إيقاف أنشطتها لعدم قدرتها على تحمل فاتورة الغاز المرتفعة جداً. كما أعلن العديد من موردي الكهرباء في عدة دول أوروبية عن تقديم طلبات إفلاس للهيئات التنظيمية الوطنية، في أكبر موجة للإفلاس يشهدها سوق الطاقة الأوروبي.

من هنا تأتي أهمية هذه الدراسة التي تهدف إلى دراسة أساسيات السوق العالمي للغاز وتداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) عليه، ومن ثم التطرق إلى الآفاق المستقبلية لقطاع الغاز العالمي في ضوء سياسات جودة الهواء، والحياد الكربوني وصعود قضايا أمن الطاقة مجدداً على الواجهة، وأبرز الخطط والمشاريع المستقبلية للدول العربية في مجال الغاز الطبيعي المسال. ولعل أبرز ما توصلت إليه الدراسة أن قطاع الغاز الطبيعي يحتاج إلى ضخ المزيد من الاستثمارات، لضمان توفير الإمدادات اللازمة لتلبية نمو الطلب على الغاز في المستقبل، والحفاظ على استقرار السوق العالمي، وتجنب حدوث أزمات طاقة، والحد من تقلبات الأسعار.

تصدر الأمانة العامة هذه الدراسة المتخصصة، في إطار سعيها نحو رصد أبرز التطورات التي يشهدها قطاع الغاز الطبيعي، وما لها من انعكاسات على الدول العربية. وتأمل أن يجد فيها المختصون الفائدة المرجوة.

والله ولي التوفيق،،،

الأمين العام

علي سبت بن سبت

1. تطور إنتاج واستهلاك الغاز الطبيعي عالميا

يلعب الغاز الطبيعي دوراً هاماً في تلبية نمو الطلب العالمي على الطاقة، منقاداً بالسياسات الداعمة له الرامية إلى تحسين جودة الهواء وتقليل انبعاثات الكربون الناتجة عن النشاط الاقتصادي في الأسواق الناشئة (وبالأخص الصين)، وكذلك تنافسية أسعاره مقارنة بأنواع الوقود الأخرى. وعلى مدار السنوات العشر ما قبل ظهور جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، أي الفترة 2009-2019، كانت السمة المميزة لمزيج استهلاك الطاقة الأولية في العالم هي استمرار نمو الطلب العالمي على الطاقة، منقاداً بالنمو الاقتصادي والزيادة السكانية، ومستنداً في ذلك على ارتفاع مساهمة كل من الغاز الطبيعي والطاقة المتجددة على حساب كل من النفط والفحم بشكل أساسي. وكما يبين الشكل-1، فقد حقق الطلب على الغاز الطبيعي نمواً سنويا 2.3% ليحل في المرتبة الثانية بعد مصادر الطاقة المتجددة، ومتصدراً باقي أنواع الوقود الأحفوري.

الشكل-1: معدل النمو السنوي للطلب العالمي على مصادر الطاقة الأولية خلال الفترة 2009-2019

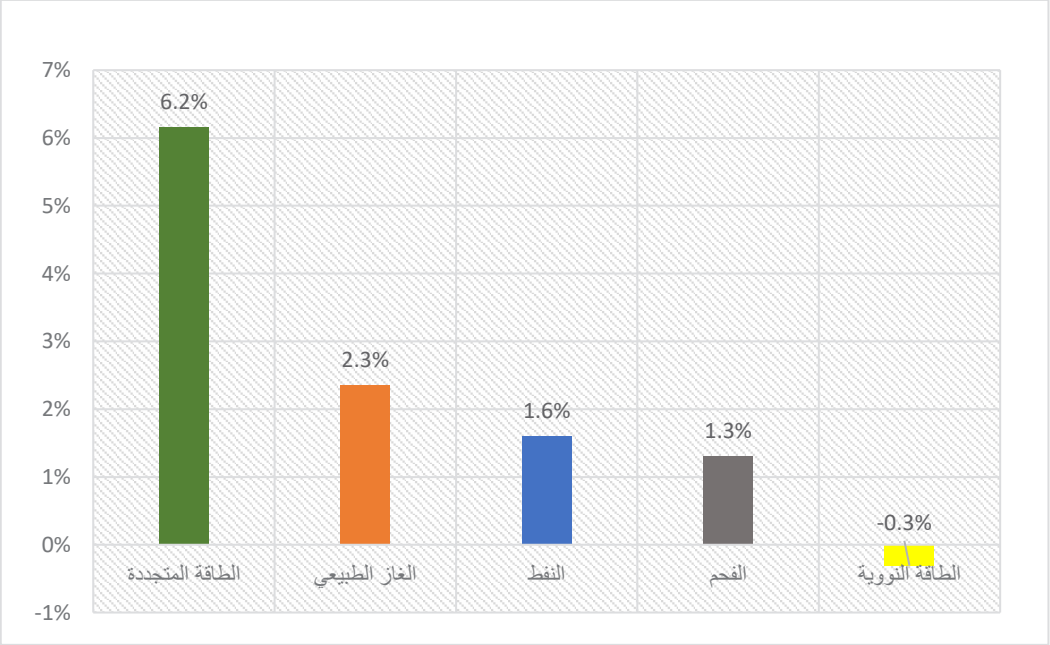

المصدر: أوابك استناداً إلى بيانات bp statistical review of the world energy, 2010-2021

ويرتبط نمو الطلب العالمي على الغاز الطبيعي ارتباطاً وثيقاً بعاملين رئيسيين هما النمو الاقتصادي والنمو السكاني. وعادة يأتي تأثير النمو الاقتصادي بشكل مباشر وسريع على استهلاك الغاز الطبيعي، ويمكن ملاحظته من خلال تغير معدل نمو الطلب السنوي سواء صعوداً وهبوطاً مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي (معيار النمو الاقتصادي العالمي) بينما يظهر عادة تأثير النمو السكاني على المدى الطويل.

وإلى جانب عاملي "النمو الاقتصادي والنمو السكاني"، هناك عوامل أخرى، تؤثر أيضاً على نمو الطلب على الغاز، وفي مقدمتها موسمية الطلب، وتغير ظروف درجات الحرارة في فترة الشتاء وفترة الصيف عن المتوسط المعتاد. وتنافسية الفحم للغاز الطبيعي في توليد الكهرباء، فارتفاع أسعار الفحم مقارنة بالغاز الطبيعي (على أساس القيمة الحرارية) سيدفع مشغلي محطات الكهرباء إلى إيقاف العمل بالفحم والتحول نحو استخدام الغاز الطبيعي لتقليل تكاليف الإنتاج.

وبدراسة الفترة (2009-2019) يلاحظ أن إجمالي الطلب العالمي على الغاز الطبيعي لم يشهد تراجعاً باستثناء عام 2009 الذي تراجع فيه الطلب بنحو 2.7% بسبب الأزمة المالية العالمية التي شهدها العالم آنذاك. ومنذ ذلك الحين، والطلب العالمي على الغاز الطبيعي يشهد نمواً سنوياً مستمراً بفضل السياسات الداعمة له، حتى وصل إلى 3956 مليار متر مكعب في عام 2019، مقابل 2970 مليار متر مكعب عام 2009، محققاً بذلك نمواً سنويا مركباً 2.4%.

وعلى مستوى المناطق، حقق الطلب على الغاز الطبيعي نمواً في كافة مناطق العالم (**باستثناء أوروبا**) خلال الفترة 2009-2019 مدعوما بالنمو الاقتصادي، وسياسات تحسين جودة الهواء، وتنافسيته مع الفحم في قطاع الكهرباء. وقد جاءت

معدلات النمو بنســـب متفاوتة كانت أعلاها في منطقة آســـيا/المحيط الهادي (5.3%) وأدناها في منطقة كومونولث الدول المستقلة (1.5%) كما هو مبين بالشكل-2.

الشكل-2: معدل نمو الطلب على الغاز الطبيعي حسب المناطق خلال الفترة 2009-2019

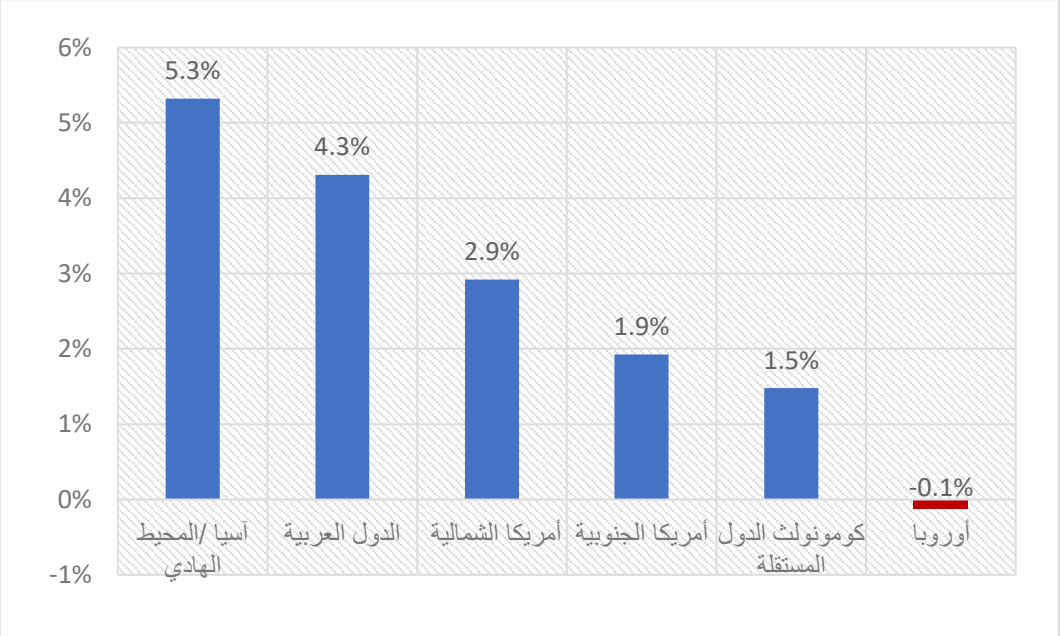

المصدر: أوابك استناداً إلى بيانات cedigaz (بيانات الطلب العالمي على الغاز الطبيعي)

على صعيد الإنتاج، حقق إنتاج الغاز الطبيعي طفرة كبيرة خلال الفترة 2009-2019، مدعوماً بالثورة التي شهدها العالم في مجال استغلال المصادر غير التقليدية للغاز وبالأخص مصادر غاز السجيل في الولايات المتحدة، ومسجلاً رقماً قياسياً في تاريخ الصـــناعة بلغ 4004.7 مليار متر مكعب في عام 2019، مقابل 2974.3 مليار متر مكعب عام 2009، ليحقق بذلك نمواً ســـنوياً مركباً نســـبته 3%. وعلى مســـتوى المناطق، ساهمت منطقة أمريكا الشمالية (بقيادة الولايات المتحدة) بالنصيب الأكبر في نمو الإنتاج العالمي من الغـــاز الطبـــيعي، بفضل ثورة إنتاج غاز السجيل، وهي تحتل المرتبة الأولى عالمياً في الإنتاج بحصة تمثل نحو 28.6% من إجمالي الإنتاج العالمي عام 2019. وتأتي منطقة كومونولث الدول المستقلة في المرتبة الثانية بحصة 22.6%

من الإنتاج العالمي ثم منطقة آسيا/المحيط الهادي بحصة 16.2%، و**المنطقة العربية** في المرتبة الرابعة بحصة 15.3%، وأوروبا بحصة 5.4%، بينما تحل أمريكا الجنوبية بحصة 4.1%.

2.تطور التجارة العالمية للغاز الطبيعي، ومشاريع الغاز الطبيعي المسال

أدى نمو الطلب العالمي على الغاز إلى ازدهار تجارة الغاز الطبيعي العالمية. فخلال الفترة 2009-2019، ارتفعت التجارة العالمية من نحو 894 مليار متر مكعب لتصل إلى 1320 مليار متر مكعب، لتحقق بذلك نمو سنوياً مركباً نسبته 4%، أي أعلى من معدل نمو الطلب العالمي.

وتعد تجارة الغاز الطبيعي المسال، المحرك الرئيسي لنمو التجارة العالمية. وقد ارتفعت حصتها من إجمالي تجارة الغاز العالمية إلى 35.7% في عام 2019، مقارنة بنحو 27.2% في عام 2009، بينما تراجعت حصة تجارة الغاز الطبيعي عبر خطوط الأنابيب خلال نفس الفترة من 72.8% إلى 64.3% كما هو مبين بالشكل-3.

الشكل-3: تطور حصة الغاز الطبيعي المسال في تجارة الغاز العالمية خلال 2009-2019

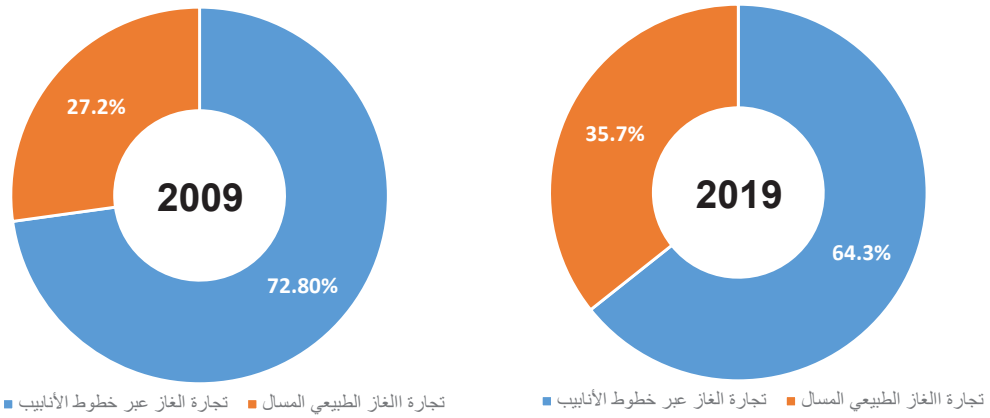

المصدر: أوابك استناداً إلى بيانات تجارة الغاز من قاعدة بيانات cedigaz

ويُعزى ازدهار تجارة الغاز الطبيعي المسـال إلى التطور الكبير الذي شـهدته طاقة الإسالة العالمية بعد تنفيذ مشاريع توسعية ودخولها على خريطة الإنتاج في دولة قطر وأستراليا وروسيا الاتحادية وماليزيا والجزائر، وانضمام أربع دول جديدة هي بابوا غينيا الجديدة وأنجولا والكاميرون والأرجنتين، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية[1] التي بدأت مرحلة جديدة في تاريخها من خلال تنفيذ عدة مشاريع لتصدير الغاز الطبيعي المسال من ولاية تكساس، وولاية لويزيانا بفضل طفرة الإنتاج المحلي من غاز السجيل. وعلى إثر ذلك، ارتفع عدد الدول المصدرة عالمياً إلى 21 دولة في عام 2019. كما بلغ عدد المشاريع التي تم الإعلان عن اتخاذ قرار الاستثمار النهائي لها خلال الفترة 2009-2019، نحو 34 مشروع بطاقة إجمالية 240.6 مليون طن/السنة (الشكل-4)، في إشارة واضحة إلى أهمية الغاز في منظومة الطاقة العالمية.

الشكل-4: قرارات الاستثمار النهائي في مشاريع الإسالة الجديدة خلال الفترة 2009-2019

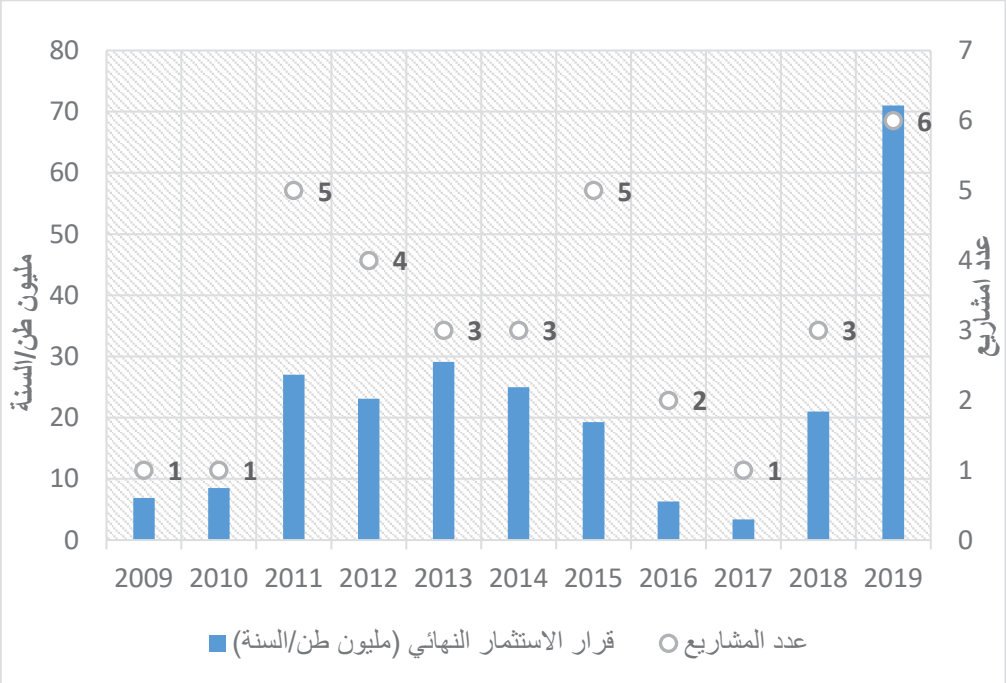

[1] تاريخيا كانت الولايات المتحدة من أقدم دول العالم المصدرة للغاز الطبيعي المسال من خلال محطة إسالة ذات طاقة تصميمية صغيرة قدرها 1.5 مليون طن/السنة في ولاية ألاسكا لكنها توقفت بسبب عدم وجود إمدادات من الغاز.

3.تداعيات جائحة كوفيد-19 على الطلب العالمي على الغاز

لا شك أن انتشار جائحة كوفيد-19 مطلع عام 2020، كان له تأثيراً مباشراً على الأنشطة الاقتصادية في معظم دول العالم، حيث اتخذت عدة دول إجراءات لتطبيق العزل الاجتماعي، وإغلاق الحدود، وإيقاف حركة الملاحة الجوية بغية احتواء الفيروس والحد من انتشاره. وبحسب تقديرات صندوق النقد الدولي الصادرة في أكتوبر/تشرين الأول 2021، فإن الاقتصاد العالمي في عام 2020 قد انكمش بسبب الجائحة بنحو 3.1%.

وقد تأثر قطاع الغاز الطبيعي في عام 2020 بفعل الصدمة غير المسبوقة التي أحدثتها الجائحة في الاقتصاد العالمي بسبب الترابط الوثيق بينها، حيث تراجع استهلاك الغاز في العديد من المناطق، نتيجة تراجع الطلب عليه في القطاعات الكبرى المستهلكة مثل قطاع الكهرباء، وكذلك القطاع التجاري والصناعي بسبب تراجع النشاط الصناعي نتيجة لعمليات الإغلاق، والذي ظهر بوضوح خلال النصف الأول من عام 2020. كما كان لظروف الشتاء **الدافئ نسبياً** تأثيراً سلبياً أدى إلى تراجع الطلب على الغاز. وكنتيجة لذلك، تراجع الطلب العالمي على الغاز الطبيعي بنحو 1.8%، بعد عقد كامل من النمو السنوي المستمر في الطلب عليه، وهي المرة الثالثة تاريخياً التي يتراجع فيها الطلب العالمي على الغاز بعد التراجع الذي شهده عام 2009 إبان الأزمة المالية العالمية، والتراجع الذي شهده عام 1997.

لكن في المقابل، كان معدل التراجع في الطلب على الغاز بسبب الجائحة، الأقل مقارنة بأنواع الوقود الأحفوري الأخرى كما هو مبين بالشكل-5. حيث تراجع استهلاك الفحم بنسبة 4.2%، بينما تراجع استهلاك النفط بنسبة 9.7%. وبالتالي فإن تنافسية الغاز الطبيعي وسياسات الطاقة الداعمة لاستخدامه التي اتخذتها العديد من الدول قبيل ظهور الجائحة، كان لها أثراً داعماً للحد من تداعيات الجائحة في الطلب على الغاز.

الشكل-5: معدل تراجع الطلب على الوقود الأحفوري عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19

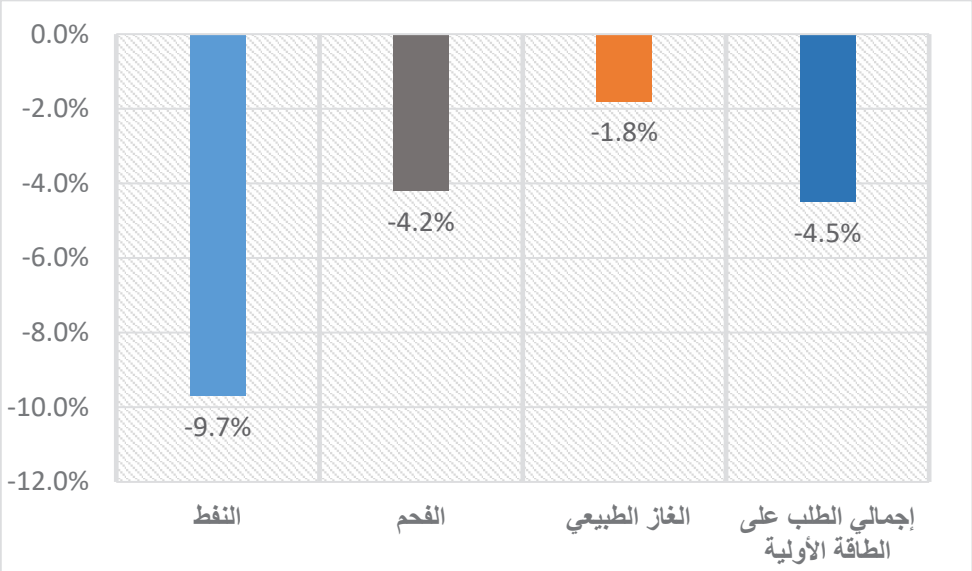

المصدر: أوابك استناداً إلى بيانات BP وCedigaz

في المقابل، اتسم الإنتاج العالمي للغاز بمرونة عالية خلال الشهور الأولى من عام 2020، ولم يشهد تراجعا ملحوظاً في تلك الفترة. بيد أن استمرار تراجع الطلب العالمي خلال الفترة التالية من العام، ونتيجة تداعيات إجراءات الإغلاق التي طبقتها العديد من الدول، وما تلاهما من انهيار لأسعار الغاز في الأسواق الأوروبية والآسيوية، تأثر إنتاج الغاز في النصف المتبقي من العام، حيث اضطرت العديد من الدول إلى تخفيض إنتاجها من الغاز، وأعلنت العديد من الشركات الوطنية والعالمية عن تخفيض الاستثمارات في أنشطة الاستكشاف والإنتاج استجابة لتراجع الطلب، سواء كان طلباً محلياً أو حتى عالمياً كما هو الحال في الدول المصدرة للغاز. وعلى إثر ذلك، بلغ الإنتاج العالمي في عام 2020 نحو 3890 مليار متر مكعب، بمعدل تراجع سنوي 2.9%، ليتخطى معدل تراجع الطلب العالمي الذي بلغ 1.8%.

وقد كانت منطقة أمريكا الشمالية الأكثر تأثراً من تراجع الاستثمارات في عمليات الاستكشاف والإنتاج، حيث تراجعت الاستثمارات بنحو 61 مليار دولار دفعة واحدة بنسبة تراجع بلغت 41% عن عام 2019، وهي النسبة الأعلى مقارنة ببقية

مناطق العالم. تلتها منطقة أمريكا الجنوبية بإجمالي 18 مليار دولار بنسبة تراجع 36% عن عام 2019. بينما كان معدل التراجع الأقل في الاستثمارات في منطقة أوراسيا بإجمالي 10 مليار دولار بنسبة 20% عن عام 2019. أما في منطقة الشرق الأوسط، فقد تراجعت الاستثمارات بنحو 14 مليار دولار بنسبة 24%. وقد جاء معدل التراجع في الاستثمارات في بقية مناطق العالم في حدود 30-33% كما هو مبين بالشكل-6.

الشكل-6: تراجع الاستثمارات في أنشطة الاستكشاف والإنتاج في قطاع النفط والغاز حسب المناطق عام 2020

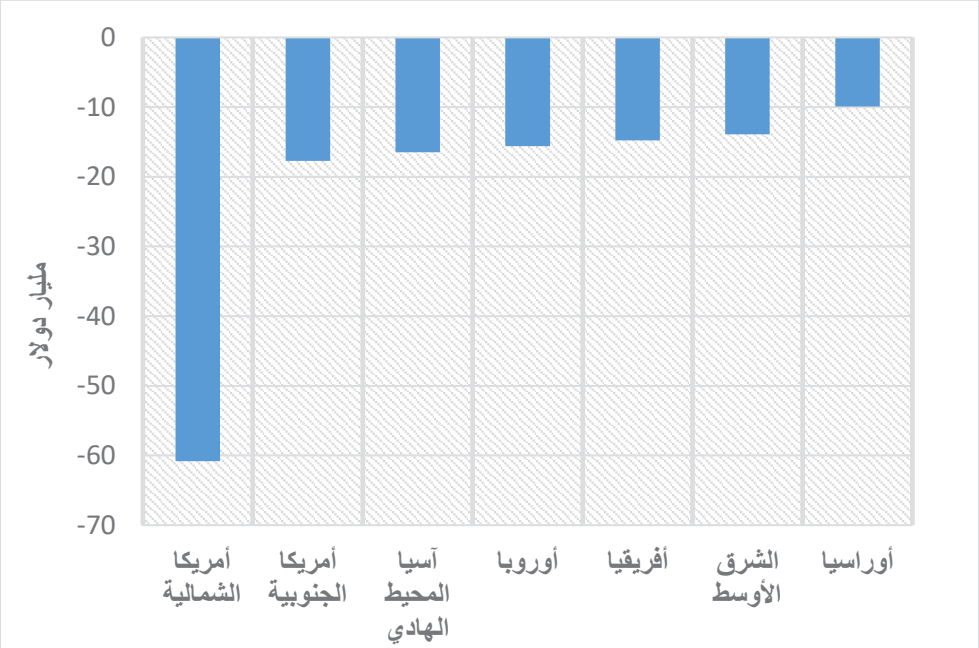

المصدر: أوابك استناداً إلى بيانات وكالة الطاقة الدولية IEA

٤. تداعيات جائحة كوفيد-19 على صناعة وتجارة الغاز الطبيعي المسال

اتسم السوق العالمي في الفترة التي سبقت جائحة كوفيد-19، بوجود **تخمة في المعروض** من إمدادات الغاز الطبيعي المسال أدت إلى تراجع أسعار الغاز بشكل كبير وفق المؤشرات الرئيسية للأسعار الفورية في الأسواق العالمية. ومع انتشار الجائحة،

استمرت الأسعار في التراجع بشكل حاد في السوق الفوري، وكذلك في السوق طويل الأمد المرتبط بخام برنت بسبب تهاوي أسعاره، كما لجأت بعض الدول المصدرة وبالأخص الولايات المتحدة إلى إلغاء العديد من الشحنات المعدة للتصدير بسبب تباطؤ الطلب العالمي. علاوة على إرجاء العديد من الشركات المطورة اتخاذ قرار الاستثمار النهائي في مشاريع الإسالة الجديدة المقترحة للتنفيذ، بسبب تخفيضها لنفقاتها الرأسمالية في ضوء الضبابية التي تسببت بها الجائحة بشأن موعد تعافي الطلب العالمي على الغاز الطبيعي المسال.

على صعيد الصادرات، نجحت الدول العربية المصدرة للغاز الطبيعي المسال في امتصاص التداعيات السلبية للجائحة، والحفاظ على تشغيل محطات الإسالة لديها فوق الـ80%، ويعود ذلك في المقام الأول إلى طبيعة التعاقدات القائمة على عقود طويلة الأمد بين الشركات الوطنية في الدول العربية وعملاءها في الأسواق الأوروبية والآسيوية. حيث تعد الدول العربية **المورد الرئيسي المعتمد طويل الأمد** لكبار المستهلكين في مختلف الأسواق، والأعلى موثوقية بين كل الدول المصدرة، وبلغ إجمالي الصادرات نحو 105.7 مليون طن، مقارنة بنحو 108.5 مليون طن عام 2019 بنسبة تراجع طفيفة بلغت 2.6%، وبحصة سوقية 29.65%. وقد حافظت الدول الكبرى المصدرة للغاز الطبيعي المسال على مستوى مرتفع من صادراتها السنوية من الغاز، وحقق البعض منهم نمواً سنوياً مثل أستراليا وروسيا الاتحادية بينما تراجعت الصادرات في نيجيريا وماليزيا كما يبين الشكل-7.

أما على صعيد الاستثمارات، كان السوق العالمي يستعد للإعلان عن الاستثمار في حزمة جديدة من مشاريع تصدير الغاز الطبيعي المسال في عام 2020 بإجمالي 21 مشروع، لكن طالت قرارات التأجيل 20 مشروع منها، وتم اتخاذ قرار الاستثمار النهائي في مشروع واحد فقط في المكسيك بطاقة 2.5 مليون طن/السنة، ليكون بذلك عام 2020 العام الأسوأ في الأداء لاستثمارات الغاز الطبيعي المسال منذ خمس سنوات من حيث عدد المشاريع والطاقة الإجمالية كما هو مبين بالشكل-8.

الشكل-7: تطور صادرات الغاز الطبيعي المسال من الدول المصدرة عامي 2019و2020

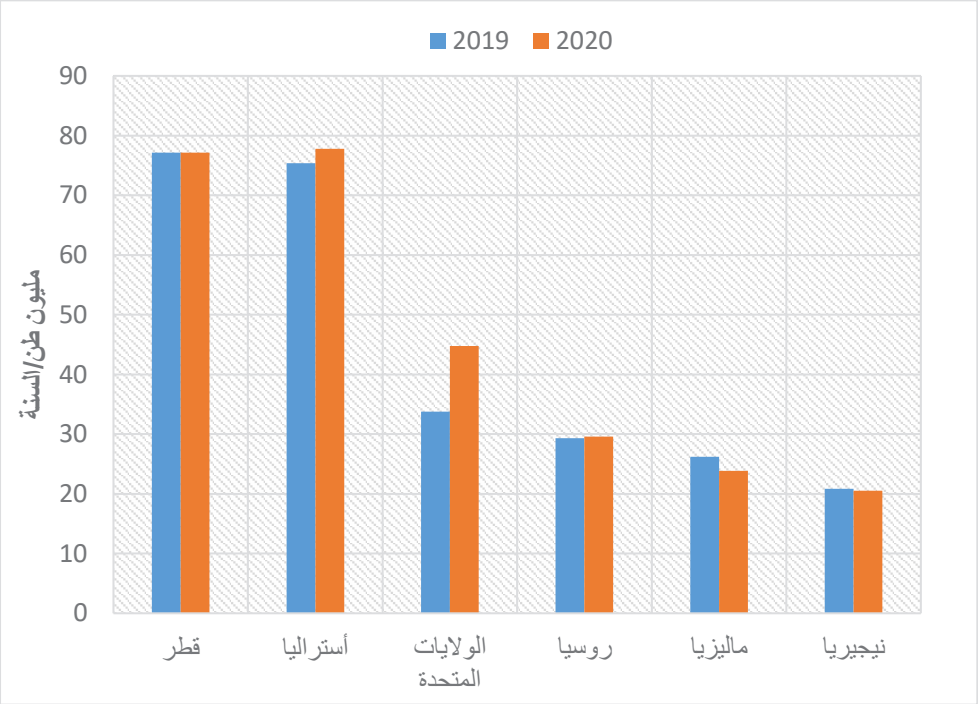

الشكل-8: موقف قرار الاستثمار النهائي في مشاريع الغاز الطبيعي المسال المقترحة التي كانت على القائمة في عام 2020

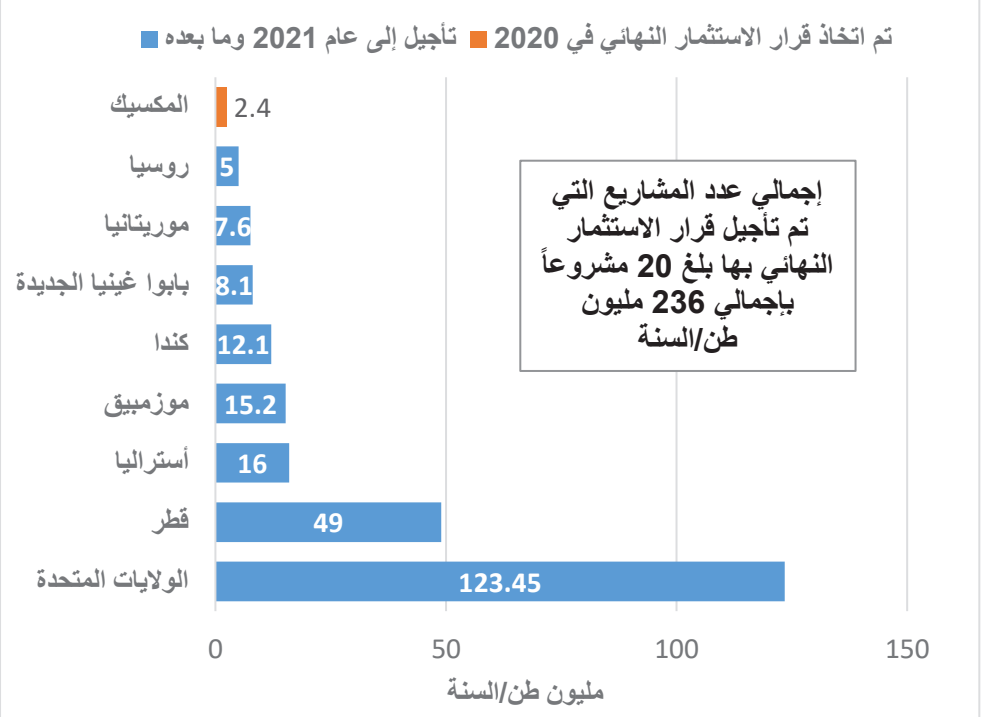

المصدر: أوابك

5. أزمة الغاز في أوروبا وأسباب الارتفاع القياسي للأسعار

لم تمر سوى شهور قليلة من عام 2021 كشاهد على بداية تعافي السوق العالمي للغاز الطبيعي من تداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، حتى بدأت أزمة جديدة تلوح في الأفق، وهي أزمة الارتفاع الحاد للأسعار الفورية في السوق الأوروبي حسب مؤشر TTF، وما صاحبها من ارتفاع حاد للأسعار الفورية للغاز الطبيعي المسال في الأسواق الآسيوية حسب مؤشر JKM (Japan Korea Marker)، ويعود ذلك إلى جملة من العوامل منها معاودة النشاط الاقتصادي الذي دعم نمو الطلب بفضل انطلاق موجة التعافي من تداعيات كوفيد-19، واستمرار تراجع الإمدادات من بعض الدول المصدرة مثل النرويج وأستراليا بسبب أعمال الصيانة الدورية والطارئة. يضاف إلى ذلك، امتناع روسيا عن ضخ إمدادات إضافية من الغاز بسبب الحاجة إليه محليا لرفع مخزوناتها من الغاز لتلبية ذروة الطلب في فصل الشتاء، علاوة على التوترات السياسية لها مع أوكرانيا.

وقد أثرت المستويات المرتفعة للأسعار بشكل كبير على النشاط الاقتصادي بقطاعاته المختلفة. ففي القطاع الصناعي، اضطرت بعض المنشآت الصناعية إلى تقليص أو إيقاف أنشطتها لعدم قدرتها على تحمل فاتورة الغاز المرتفعة جداً. كما أعلن العديد من موردي الكهرباء عن تقديم طلبات إفلاس للهيئات التنظيمية الوطنية في عدد كبير من الدول الأوروبية. ففي بريطانيا وحدها، بلغ عدد شركات الكهرباء التي أعلنت إفلاسها لهيئة تنظيم الطاقة البريطانية ofgem نحو 27 شركة حتى يناير/كانون الثاني 2022، والتي كانت تغطي احتياجات نحو 4.4 مليون عميل. بينما بلغ عدد الشركات المفلسة في هولندا نحو 7 شركات، وفي التشيك 5 شركات، وفي ألمانيا 3 شركات، بالإضافة إلى شركة واحدة في كل من بلجيكا وفنلندا. ليرتفع إجمالي عدد الشركات المفلسة من تداعيات ارتفاع أسعار الغاز والكهرباء القياسية إلى 44 شركة حتى يناير/كانون الثاني 2022.

6. المشاريع والخطط المستقبلية في مجال الغاز الطبيعي المسال

بالرغم من أن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) تسببت في توجيه ضربة قوية للاستثمار في مشاريع الإسالة الجديدة خلال عام 2020، إلا أن عام 2021 شهد عودة لقرارات الاستثمار النهائي في 3 مشاريع بطاقة إجمالية 50.3 مليون طن/السنة كما هو مبين بالشكل-9، في إشارة واضحة لاستعادة ثقة المستثمرين في قطاع الغاز الطبيعي المسال، وأهميته في تلبية الطلب المستقبلي على الطاقة. لكن يظل قطاع الغاز الطبيعي بحاجة إلى ضخ المزيد من الاستثمارات، لضمان توفير الإمدادات اللازمة لتلبية نمو الطلب على الغاز مستقبلا، والحفاظ على استقرار السوق العالمي وتجنب حدوث أزمات طاقة والحد من تقلبات الأسعار. كما أدى ظهور أزمة أسعار الغاز التاريخية في السوق الأوروبي والسوق الآسيوي، إلى عودة لموجة توقيع عقود الغاز الطبيعي المسال طويلة المدة بإجمالي 23 عقد مقارنة بـ 10 عقود في عام 2020.

الشكل-9: تطور قرارات الاستثمارات في مشاريع الغاز الطبيعي المسال قبل وبعد جائحة كوفيد-19

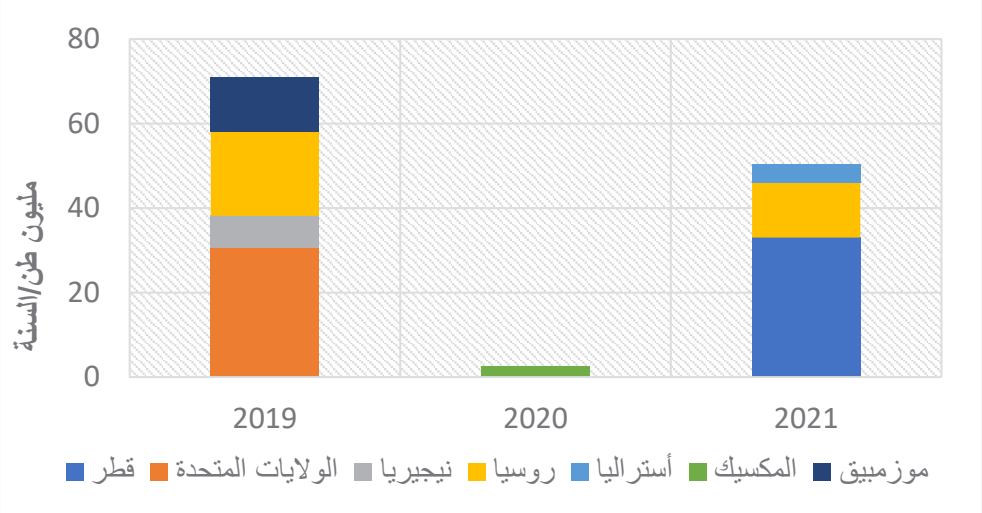

المصدر: أوابك

وفي ضوء استمرار تنامي الطلب العالمي على الغاز الطبيعي المسال، والتوقعات بأن يظل الغاز مصدراً رئيسيا للطاقة في العديد من المناطق مستقبلاً، حرصت عدة دول عربية على البدء في دراسة تنفيذ مشاريع إسالة جديدة لزيادة

الإمدادات مستقبلا بما يضمن تلبية الطلب المستقبلي لعدة سنوات مقبلة. وقد جاءت باكورة المشاريع الجديدة المخطط تنفيذها من **دولة قطر** التي أعلنت أنها تعتزم تنفيذ توسعة ضخمة لحقل الشمال لرفع طاقة الإسالة بدولة قطر من 77 إلى 126 مليون طن/السنة بحلول عام 2027 بنسبة نمو إجمالية تفوق الـ60%. كما تستعد **موريتانيا** للدخول ضمن الدول العربية المصدرة، من خلال تطوير حقل "تورتو-أحميم" أمام السواحل الموريتانية السنغالية، بطاقة إجمالية 5 مليون طن/السنة. وفي **دولة الإمارات العربية المتحدة**، تدرس شركة بترول أبو ظبي الوطنية للغاز الطبيعي المسال (أدنوك للغاز المسال) إمكانية تنفيذ مشروع جديد في إمارة الفجيرة يضم خطي إنتاج بطاقة إجمالية 9.6 مليون طن/السنة. كما تقوم سلطنة عمان بعمل إزالة للاختناقات في محطة الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال، لرفع طاقة الإسالة بالمحطة بنحو 1 -1.5 مليون طن/السنة. وبتنفيذ المشاريع سالفة الذكر، سترتفع طاقة الإسالة الإجمالية في الدول العربية من 138 مليون طن/السنة عام 2021 لتصل إلى 193 مليون طن/السنة بحلول عام 2027 بزيادة إجمالية 40%، ويمكن أن ترتفع إلى قرابة 208 مليون طن/السنة في حال تنفيذ المشاريع المقترحة في كل من دولة الإمارات، وموريتانيا (المرحلة الثالثة والرابعة من مشروع "تورتو أحميم") كما هو مبين بالشكل-10.

الشكل-10: الآفاق المستقبلية لطاقة الإسالة الإجمالية في الدول العربية (مليون طن/السنة)

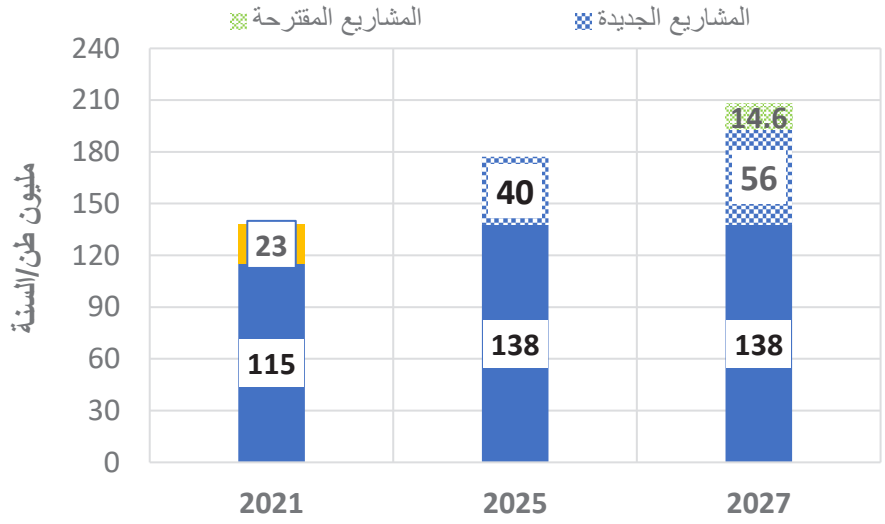

التوصيات

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من حاجة قطاع الغاز الطبيعي إلى ضخ المزيد من الاستثمارات، لضمان توفير الإمدادات اللازمة لتلبية نمو الطلب على الغاز مستقبلا، والحفاظ على استقرار السوق العالمي وتجنب حدوث أزمات طاقة والحد من تقلبات الأسعار، توصي الدراسة بما يلي:

- ضرورة الأخذ في الاعتبار قضايا أمن الطاقة جنبا إلى جنب مع قضايا تحول الطاقة الرامية إلى الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، لضمان استقرار أسواق الطاقة العالمية، وتأمين مستقبل للطاقة المستدامة.
- ضرورة اعتبار الغاز الطبيعي وبالأخص الغاز الطبيعي المسال ليس فقط وقوداً رئيسيا في عملية تحول الطاقة، بل ومكون رئيسي في منظومة الطاقة المستقبلية.
- العمل على جذب الاستثمارات في قطاع البحث والاستكشاف في الدول العربية بالتعاون مع الشركاء الدوليين، للاستفادة من موارد الغاز المتاحة في المنطقة العربية لتحقيق أمن الطاقة بمفهومه الشامل من جانبي العرض والطلب.
- استغلال السياسة الأوروبية الحالية الرامية إلى تنويع مصادر إمداداتها من الغاز الطبيعي، وتقليل الاعتماد على الغاز الروسي في فتح مجالات إضافية للتعاون المشترك مع الشركات الوطنية في الدول العربية.
- أهمية العمل بعقود بيع الغاز طويلة المدة بين المنتج والمستهلك، القائمة على معادلة سعرية تضمن للمشتري استقرار أسعار الغاز والحد من تقلباتها، وتضمن للبائع تدفقات نقدية ثابتة لضمان استمرار ضخ الاستثمارات في موارد الغاز لتطويرها. كما أنها ستساهم في استقرار أسعار الكهرباء بالجملة ومن ثم الحيلولة دون حدوث أزمات أو تقلبات فجائية في الأسعار.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

أوابـك